



اثر المزاحمة الاستثمارية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2022)

أ.م.د. ميامي صلال صاحب
جامعة القادسية, كلية الإدارة والاقتصاد
maiami.alshukri@qu.edu.iq

الباحث: باسم احمد خلوهن
جامعة القادسية, كلية الإدارة والاقتصاد
ba0594779@gmail.com

المستخلص:

تعد المزاحمة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص لها تأثير على أداء الاقتصاد العراقي من خلال زيادة الدين الحكومي واثره على انخفاض الاستثمار الخاص الذي يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ، ويهدف البحث إلى تحليل أثر المزاحمة الاستثمارية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ، حيث ان انخفاض الإيرادات النفطية بسبب تقلبات أسعار النفط والتوسع في الانفاق الحكومي الممول من الدين الحكومي الداخلي والخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة مع ضعف الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى، الامر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الحكومي ومزاحمة الاستثمار الخاص في بعض الاحيان، فضلاً عن قلة الدعم والاهتمام الحكومي بالقطاع الخاص الذي ينعكس على انخفاض الاستثمار الخاص، ونظراً لأهمية الموضوع جاء البحث لمعرفة أثر المزاحمة على النمو الاقتصادي للمدة (2004- 2022) من خلال استخدام اساليب ومناهج قياسية متطورة من اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ودالة الاستجابة الفورية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المزاحمة الاستثمارية والنمو الاقتصادي في الأجل القصير وعلاقة عكسية في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: المزاحمة الاستثمارية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد العراقي



The impact of investment crowding out on economic growth in Iraq for the period (2004-2022)

Basim Ahmed Khaloen

Al-Qadisiyah University, College
of Administration and Economics

ba0594779@gmail.com

Assis. Prof. Dr. Maiami slalal
saheb

Al-Qadisiyah University, College
of Administration and Economics

maiama.alshukri@qu.edu.iq

Abstract:

The competition between government investment and private investment has an impact on the performance of the Iraqi economy through increasing government debt and its impact on the decline in private investment, which leads to a decline in economic growth. The research aims to analyze the impact of investment crowding out on economic growth of Iraqi, as the decline in oil revenues due to fluctuations in oil prices and the expansion in government spending financed by internal and external government debt to finance the general budget deficit with weak tax revenues and other revenues, which leads to an increase in government investment and crowding out private investment in some cases, in addition to the lack of government support and interest in the private sector, which is reflected in the decline in private investment. Given the importance of the topic, the research came to know the effect of crowding out on economic growth of Iraqi (2004-2022) by using advanced standard methods and approaches from unit root tests, joint integration, error correction model (ECM) and immediate response function. The study concluded that there is a relationship between investment crowding out, economic growth the short term and an inverse relationship in the long term. The relationship between investment crowding out.

Keywords: Investment crowding out, economic growth, Iraqi economy



المقدمة

إن الأدبيات الاقتصادية في هذا الموضوع غير حاسمة، فهي تجد تجريبياً أن تأثير المزامنة موجود في الاقتصاد في بعض الأحيان، أو العكس في أوقات أخرى، أن جدل طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص لم تحسم بعد، إذ يرى بعضهم أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص هي علاقة تكامل لا سيما الاستثمار في البنى التحتية ويرى آخرون أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، أن الاستثمار العام هو أحد العوامل التي تختلف الآراء حول كيفية تأثيرها على الاستثمار الخاص - هل يكمل الاستثمار الخاص أو ينافسه؟ وتشير نتائج الأدبيات إلى أن الاستثمار العام يمكن أن يزاحم الاستثمار الخاص في كثير من الأحيان في الاقتصادات المتقدمة، في حين أن الاستثمار العام في الاقتصادات النامية يعد مكملاً للاستثمار الخاص، أن الجدال حول فعالية السياسة المالية إذ قدمت بعض الدراسات أدلة على وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص من خلال عدة طرق، ويساهم تحفيز الإنفاق الاستثماري العام والخاص في زيادة الناتج المحلي الإجمالي: ومع ذلك، من خلال تقديم أسعار فائدة مرتفعة للغاية للبنوك المحلية، يمكن للإنفاق الحكومي أن يعيق الاستثمار الخاص، ويرى النهج الكينزي أن الإنفاق العام يعمل محفزاً للنمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، ادعى التحليل الكلاسيكي الجديد أن الإنفاق العام يزاحم الاستثمار الخاص، واستناداً إلى التكافؤ الريكاردي، يعتبر الأفراد الوكلاء الاقتصاديين امتداداً لأنفسهم، إنهم عقلانيون للغاية لدرجة أنه إذا قامت الحكومة بتبني سياسة مالية توسعية، فإن الأفراد سوف يتفاعلون من خلال خفض مستوى استهلاكهم لأنهم يدركون أنهم سيدفعون ثمن هذا التوسع المالي في المستقبل في شكل زيادة ضريبية، لذا فإن فكرة المستهلكين الذين يتمتعون بحياة لا نهاية لها، والذين لديهم معلومات كاملة عن كل شيء في الأسواق، تتعارض مع الاعتقاد الكينزي بالدور الذي تلعبه السياسة المالية في النشاط الاقتصادي.

اهمية البحث

تتجسد أهمية البحث أنها ستعرض موضوعاً مهماً من المواضيع الاقتصادية، وهو أثر المزامنة بين الانفاق الاستثماري العام والخاص وأهميته الاجتماعية والاقتصادية، إذ يهدف البحث على معرفة الآثار التي تتركها المزامنة بين الانفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في العراق.

مشكلة البحث أن العجز في الموازنة العامة يعد المشكلة الكبرى التي تعاني منها موازنات البلدان النامية والتي تؤدي إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد بسبب زيادة الضغوط المالية نتيجة الارتفاع



المستمر في النفقات العامة، وهذا الارتفاع في الانفاق العام له تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي ومن أهمها الاستثمار الخاص، بسبب مزاحمة الإنفاق الحكومي للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض، كما أن ضعف دور القطاع الخاص في البلدان النامية ذات الاقتصاد الريعي.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

1. دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي، وهل يطبق الاقتصاد العراقي فرضية المزاحمة أو التكامل؟
2. معرفة أثر المزاحمة بين الاستثمار العام والخاص على النمو الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها وجود علاقة متباينة واثراً للمزاحمة بين الانفاق الاستثماري العام والانفاق الاستثماري الخاص على النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة.

حدود البحث

1. حدود البحث المكانية: دراسة الاقتصاد العراقي.
2. الحدود الزمنية: تم تحديد مدة البحث خلال المدة الزمنية (2004-2022).

منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، اعتمد البحث على المنهج الوصفي لمعرفة أثر مزاحمة الانفاق الاستثماري العام و الاستثمار الخاص على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2022)، والمنهج الاستقرائي الذي يقوم بالجمع بين التحليل الوصفي والتحليل الكمي لعرض وتحليل البيانات ومعرفة النتائج والآثار الناتجة عن التحليل.

سابعاً : هيكلية البحث

تلبية لمتطلبات البحث ولغرض اثبات صحته فرضيته ومن أجل تحقيق الأهداف قسم البحث إلى ثلاثة مباحث توزعت كالآتي: يتضمن المبحث الأول الاطار النظري للمزاحمة الاستثمارية والنمو الاقتصادي وعلاقة النظرية بين المزاحمة الاستثمارية والنمو الاقتصادي، اما المبحث الثاني فتناول دراسة وتحليل الاستثمار العام والاستثمار الخاص والمزاحمة بينهما في العراق، في حين تناول المبحث الثالث التحليل القياسي لأثر المزاحمة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2022.



المبحث الأول: الإطار النظري للمزاحمة الاستثمارية والنمو الاقتصادي

أولاً: نشأة المزاحمة: ترجع جذور مصطلح المزاحمة (Crowding out) إلى القرن الثامن عشر عندما أشار الاقتصادي آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" في عام 1776 إلى أن وصف التأثير الذي يحدث للاستثمار الخاص من خلال الانفاق الحكومي، هو أن زيادة الانفاق الحكومي الممول من خلال الدين أو الضرائب يمكن أن يؤثر سلباً على موارد القطاع الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، بعدها وفي القرن العشرين اكمل كينز المناقشات حول ظاهرة المزاحمة في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" في عام 1936، وأكد كينز أن الانفاق العام يمكن أن يحفز النشاط الاقتصادي من خلال الزيادة في الطلب الكلي، إذ أشار عندما تزيد الحكومة من الانفاق قد يحدث تنافس بين القطاع العام والخاص على الموارد المتاحة، وهذا التنافس يؤثر على القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص، وقد يؤثر الانفاق الحكومي على الاستثمار الخاص بطرق مختلفة، مثل التغيير في أسعار الموارد أو زيادة التنافس على العمالة أو توجيه الاستثمار بعيداً عن القطاع الخاص (Hüseyin Şen and Ayşe Kaya, 2014:632).

ثانياً: مفهوم المزاحمة: تنشأ ظاهرة المزاحمة (Crowding out) من خلال زيادة الانفاق الحكومي والتي تعني استخدام سياسة مالية توسعية والتي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة مما يسبب مزاحمة القطاع الخاص على الموارد المتاحة من قبل القطاع الحكومي (Sanjay Roda, 2012:41). وتحدث المزاحمة عندما تقوم الحكومة بتمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض من البنوك الحكومية والتجارية أو الأفراد من خلال بيع السندات الحكومية أو إصدار أدونات الخزنة بأسعار فائدة مرتفعة، وهنا فإن الحكومة تزام القطاع الخاص، مما يسبب ارتفاع أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وبالتالي انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص (الاعصري، خديجة، 2016: 274). وتتلخص ظاهرة المزاحمة (Crowding Out) من تطبيق سياسة زيادة الانفاق الحكومي من خلال الاقتراض لتمويل العجز في الموازنة العامة تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص وارتفاع تكلفة اقتراض القطاع الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص والشكل (1) يوضح أثر المزاحمة.



الشكل (1)

المزاحمة الاستثمارية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما ورد من أنفاً.

ثالثاً: أنواع المزاحمة

يمكن تصنيف المزاحمة إلى نوعين أو شكلين المزاحمة المباشرة (الحقيقية) والمزاحمة غير المباشرة (المالية) ويمكن توضيحهما بما يأتي:

1- المزاحمة المباشرة (الاثار الحقيقي): تنشأ المزاحمة المباشرة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، إذ يحل الانفاق الحكومي محل الانفاق الخاص نظراً للزيادة الحاصلة في الانفاق الحكومي والتي تزام مع الاستثمار الخاص، عندما يرتفع الانفاق الحكومي تحدث المزاحمة الحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الطلب على النقود، وتحدث المزاحمة المباشرة من خلال الارتفاع حجم الاستثمار العام الذي يزام مع الاستثمار الخاص، والذي يتميز بارتفاع مستوى الإنتاج مقارنة مع حجم الاستثمار العام أي واحد يحل محل الآخر، بغض النظر عند الأسلوب في تمويل العجز المالي الناتج بسبب زيادة الانفاق الحكومي (الكسلان، وجه الله، 2019: 75). ويمكن تصنيف المزاحمة إلى ما يأتي (الأفندي، محمد، 2012: 167).

المزاحمة الشاملة: هي المزاحمة التي لا يقتصر وجودها على أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص فقط، وإنما يمتد تأثيرها على الاستهلاك العائلي، إذ يمكن للإنفاق الحكومي الممول بالدين الحكومي لسد العجز، زيادة الآثار السلبية على الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص معاً من خلال ارتفاع تكلفة الاقتراض للأسر، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاص.



ب- **المزاحمة التامة:** هي المزاحمة التي تحدث عندما يكون الانخفاض في الاستثمار الخاص مساوياً لزيادة الانفاق الحكومي الممول بالدين الحكومي ، إذ تؤدي الزيادة في الانفاق الحكومي إلى زيادة أسعار الفائدة دون أي زيادة في مستوى الانتاج، وتسمى المزاحمة الكلية.

ج- **المزاحمة الجزئية:** وهي المزاحمة التي يكون فيها انخفاض استثمار القطاع الخاص بصورة أقل من الزيادة الحاصلة في الانفاق الحكومي الممول من الديون الحكومي.

2- **المزاحمة غير المباشرة (الاثار المالي):** تتم المزاحمة غير المباشرة من خلال زيادة الانفاق الحكومي عند طريق زيادة الاقتراض عن طريق طرح السندات الحكومية في الاسواق المالية، وان هذه الزيادة في الانفاق تؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة ، فضلاً عن انخفاض كمية الأموال القابلة للاقتراض بالنسبة للقطاع الخاص بسبب زيادة الاستثمار العام مما يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص ومن ثم انخفاض معامل الاستثمار (الكسلان، وجه الله، 2019: 75).

رابعاً: مفهوم الاستثمار: أن كلمة الاستثمار تعني في المعنى الاصطلاحي الإضافة إلى المخزون من الأصول المنتجة، أو تعني تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل، والذي يلاحظ على هذه التعريفات أنها تتشابه في المضمون والمحتوى وتعبّر عن الفكرة نفسها وإن اختلفت من ناحية ألفاظها وتركيباتها اللغوية، إلا أنها تعني تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل. يعرف الاستثمار العام بأنه الانفاق على البنى الأساسية لشبكات الطرق والسكك الحديدية، والموانئ، والجسور، ومحطات توليد الطاقة، وهياكل الاتصالات، وشبكات المياه والصرف الصحي، والمباني الحكومية التي قد تتمتع بحياة إنتاجية قد تدوم لعدة عقود من الزمن، تتراوح هذه النفقات من مشاريع البنية التحتية الصغيرة المحدودة التي يتم تنفيذها لمرة واحدة والتي يمكن تنفيذها في غضون عام إلى المشاريع الأكثر تعقيداً التي يتم تنفيذها على مدار عقود، والتي تسمى المشاريع الضخمة، (العذاري، عدنان، 2015: 55).

خامساً: مفهوم الاستثمار الخاص: يعد الاستثمار الخاص القاعدة الرئيسة لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروات وتوفير فرص العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل في النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد المدارس الفكرية الاقتصادية على اختلاف توجهاتها على أن الاستثمار الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي والتنمية وذلك انطلاقاً من عملية الاستثمار الخاص وتراكم



رأس المال، إذ أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذلك للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للعمل والنشاط على الابتكار والتجديد بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الارباح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو والتنمية الاقتصادية (Karim Boudekhdekh, 2014; 3-4).

سادساً: الاستثمار الخاص والكفاءة الاقتصادية: يتميز الاستثمار في القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع الاستثمار في القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية الكافية وتحسين الأداء في مجال الخدمات العامة التي يوفرها يتفوق الاستثمار الخاص على الاستثمار العام فيما يخص جميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الإنتاجية الأكثر ربحية الأمر الذي يسهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد، يتصف الاستثمار في القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال التكنولوجيا المتطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد الوطني ورفع نوعية رأس المال البشري مما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاجية، إذ يساعد الاستثمار الخاص على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر، إذ يمكن القطاع الخاص الفعال والقوي ان يشكل عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي (عبد الرزاق الخضر ، بونوة شعيب، 2020: 386).

سابعاً: مفهوم النمو الاقتصادي: يعرف النمو بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة من السلع والخدمات الاقتصادية لسكانها، إذ تكون الزيادة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والعوامل المؤسسية والايديولوجية (تودارو، ميشيل، 2000: 175). يشمل النمو الاقتصادي تغيرات في إنتاج المواد خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، عادة ما تكون سنة واحدة (Mladen M. Ivic, 2015:55). ويعني النمو ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، إذ يمكن للبلدان التي يعتمد اقتصادها على إنتاج النفط والغاز والفحم أن تحقق نمو اقتصادي عند طريق رفع إنتاج هذا المواد (الشرقاوي محمود، 2016: 46). ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال مؤشرين أساسيين:

1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يعرف الناتج المحلي بأنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات تامة الصنع المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة ، يقيس الناتج المحلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي انتاجها في اقتصاد معين خلال فترة معينة قد تكون سنة (مندور، احمد ، 2003: 9).



ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة الآتية:

الناتج المحلي الإجمالي = الانتاج الكلي أو الإجمالي داخل البلد – مستلزمات الانتاج

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: هو مقياس بسيط الإجمالي الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه الافراد وهو ببساطة تقسيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويمكن توضيح النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي مدى سرعة نمو الاقتصاد الوطني، كذلك الاهتمام أيضا بما يحدث للإنتاجية، ومستوى المعيشة من تغيير مع مرور الوقت بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، كلما زاد عدد السكان، انخفضت الإنتاجية وقلت كمية السلع والخدمات لكل شخص (94 ; 2017, Ian Irvine, Douglas Curtis). ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{معينة سنة في الإجمالي المحلي الناتج}}{\text{السنة نفس في السكان عدد}} * 100$$

ثامناً: أثر المزاحمة الاستثمارية في النمو الاقتصادي

حسب الرأي الكلاسيكي تحدث المزاحمة عندما يحل الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص، ويحدث هذا الاستبدال عندما تقوم الحكومة بزيادة اقتراضها في السوق المحلية (بشكل رئيس لتمويل احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية)، مما يؤدي إلى انخفاض توافر الأموال القابلة للإقراض للقطاع الخاص ويؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، علاوة على ذلك، ومع عدم وجود فروق في أسعار الفائدة بين الحكومة والشركات الخاصة تفضل البنوك إقراض الحكومة لأنه لن يكون هناك أي خطر للتخلف عن السداد وبالتالي، فإن الزيادة في حجم الأنفاق الحكومي ستكون على حساب القطاع الخاص ويكون لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، اما كينز فيؤكد على أن زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن تحفز النشاط الاقتصادي المحلي بنسبة أكبر (من خلال المضاعف) خاصة عندما لا يعمل الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، وتكون العلاقة تكاملية في حالة عدم التوظيف الكامل، ويؤكد أنصار النظر الكينزية أن القطاع الخاص لا يمكن أن يستفيد إلا إذا كان استثمار القطاع العام في البنية التحتية والتعليم والصحة لأن طبيعة الاستثمار بين القطاعين تكون متكاملة (6 ; 2010, Sunitha Raju).

المبحث الثاني: دراسة وتحليل المزاحمة بين الاستثمار العام والخاص في العراق

اولاً: مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في العراق: ان العلاقة بين الاستثمار الخاص قد تكون علاقة مزاحمة من خلال استحواذ الاستثمار الحكومي على الموارد المالية المتاحة في العراق، فضلاً عن الدعم الحكومي للاستثمار العام على حساب الاستثمار الخاص في مختلف المجالات، وقد



تكون علاقة تكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص من خلال ارتباط الاستثمار الحكومي بالاستثمار الخاص مما يؤدي إلى رفع القدرة الاستثمار في كافة المجالات الامر الذي يؤدي زيادة النمو الاقتصادي في العراق (روكان خالد، 2019: 144).

ويوضح الجدول (1) ان هناك علاقة بين الاستثمار العام الخاص في العراق، تكون علاقة مزاحمة في بعض السنوات وتكون عدم وجود علاقة مزاحمة في سنوات اخرى وعلاقة تكاملية بعض السنوات، إذ يتضح من خلال مؤشر المزاحمة كانت العلاقة خلال المدة (2004- 2007) علاقة مزاحمة بين الاستثمار العام والخاص إذ بلغت (1.34) في عام 2007، اما في خلال السنوات (2008- 2009) فكانت العلاقة شبة تكاملية إذ بلغت (0.98)، اما خلال عام 2010 فقد كانت علاقة مزاحمة (6.97)، اما السنوات (2011-2012) كانت عدم وجود مزاحمة حيث بلغت (0.26) في عام 2012، وكانت عام 2013 شبة تكاملية بلغت (1.07)، اما المدة (2014- 2021) فكانت عدم وجود مزاحمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص إذ بلغت (0.20) عام 2021. لدى نستنتج ان العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص تكون في بعض السنوات علاقة مزاحمة وبعض السنوات الاخرى شبة تكاملية، لكن اغلب السنوات كانت عدم وجود مزاحمة وقد يكون السبب إلى ضعف القطاع الخاص الذي يعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي.

الجدول (1)

مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنوات	الاستثمار العام	معدل النمو	الاستثمار الخاص	معدل النمو	المزاحمة
2004	6497114	-	4009546	-	-
2005	13644015	110	7287169	81.7	1.34
2006	17550354	28.6	11605334	59.2	0.48
2007	22786251	29.8	14005378	20.6	1.44
2008	27935222	22.5	16936223	20.9	1.07
2009	31963301	14.4	19403559	14.5	0.98
2010	40109337	25.4	20111749	3.6	6.97
2011	44937004	12.0	23517553	16.9	0.71
2012	47814663	6.4	29301251	24.5	0.26
2013	57778991	20.8	35036225	19.5	1.06
2014	60302221	4.3	41403226	18.1	0.23
2015	58579285	-2.8	38925333	-5.9	0.46
2016	63298367	8.0	42198765	8.4	0.95
2017	67294226	6.3	49109223	16.3	0.38
2018	82197438	22.1	61592332	25.4	0.86



0.51	19.1	73396112	9.8	90287395	2019
0.54	-5.4	69367223	-3.0	87493465	2020
0.20	-5.8	65309265	-1.2	86405337	2021
0.95	4.7	68398154	4.5	90309225	2022

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية النشرات السنوية.

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

* تم احتساب المزامحة من قبل الباحث خلال الصيغة الآتية: $\left(\frac{\text{العام الاستثمار نمو معدل}}{\text{الخاص الاستثمار نمو معدل}} \right)$

إذا كان معدل التغير أكبر من (1) مزامحة، أما إذا كان معدل التغير يساوي (1) تكامل، أما إذا كان معدل التغير أصغر من (1) عدم وجود مزامحة.

ثانياً: تحليل ودراسة واقع النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2022)

ولتحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق نعتمد في ذلك على تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد ومتوسط نصيب الفرد منه، إذ يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة، وعند تفحص بيانات الجدول (2) نلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي شهدت نمواً متواصلاً خلال المدة (2004-2008)، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 حوالي (53235358.7) مليون دينار، فيما بلغ عام 2008 (157026061.6) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (40.8%) عن العام السابق، في حين إن متوسط نصيب الفرد منه هو الآخر شهد نمو متواصل إذ بلغ عام 2004 (1961.6) ألف دينار، ويرجع سبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادة الحاصلة في الصادرات النفطية بعد عودة تصدير النفط الخام عبر المنفذ الشمالي عبر الأنبوب التركي بالإضافة إلى زيادة أسعار النفط الخام (البنك المركزي العراقي، 2009: 3).

في حين شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً خلال المدة 2014- 2015، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (194680971.8) مليون دينار عام 2015، وإن التراجع في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة هو بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية على محافظات العراق وما رافقها من تخريب البنى التحتية وانخفاض أسعار النفط العالمية في تلك الفترة، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي (268918874.0) مليون دينار وبمعدل نمو (15.0%)، وبلغ متوسط نصيب الفرد منه (7085.3) ألف دينار في عام 2018، وهذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تعافي أسعار النفط العالمية وزيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط العراقي، ثم



عاود الناتج المحلي الإجمالي في العراق الانخفاض في عام 2020 إذ بلغ (215661516.5) مليون دينار ليسجل معدل نمو سالب بلغ (21.9-%) ويعود سبب الانخفاض إلى جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض الإيرادات المالية للدولة (حسن ، 2023 : 297).

جدول (2) تطور واقع النمو في العراق للفترة (2004- 2022) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج %	متوسط نصيب الفرد (الف دينار)
2004	53235358.7	-	1961.6
2005	73533598.6	38.1	2629.7
2006	95587954.8	29.9	3317.9
2007	111455813.4	16.6	3755.0
2008	157026061.6	40.8	4923.2
2009	130643300.4	16.8-	4126.0
2010	162064565.5	24.1	4988.1
2011	192237070.3	34.1	5619.0
2012	227221851.2	16.9	7431.8
2013	273587529.2	7.6	7795.4
2014	266332655.1	2.4-	7699.5
2015	194680971.8	25.5-	5407.4
2016	196924141.7	-1.4	5322.3
2017	221665709.5	12.7	5968.5
2018	268918874.0	15.0	7085.3
2019	276157867.6	3.1	7026.3
2020	215661516.5	-21.9	5363.2
2021	301152818.8	39.6	7304.3
2022	383064152.3	27.1	7347.6

المصدر :-

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية، سنوات متفرقة
البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية، سنوات متفرقة

المبحث الثالث: قياس اثر المزاخمة الاستثمارية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2022)

أولاً: توصيف النموذج القياسي والعلاقات الرياضية مرحلة توصيف النموذج القياسي من اهم مراحل بناء النماذج القياسية اذ تعمل على تمثيل العلاقات بين المتغيرات المدروسة بصيغ ومعادلات رياضية. وتحدد متغيرات النموذج وطبيعة العلاقة بينها وفقاً للمنطق النظري الاقتصادي.

أولاً: المتغيرات المستقلة



❖ المزاخمة الاستثمارية ويرمز له (CO).

❖ الاستثمار الحكومي ويرمز له بالرمز (IG)

❖ الاستثمار الخاص ويرمز له بالرمز (IR)

ثانياً: المتغيرات التابعة

❖ الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له (GDP)

ثالثاً: المتغيرات العشوائية

❖ ويرمز لها بالرمز μ_i

رابعاً : صياغة النموذج

لغرض تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات يتوجب صياغتها على شكل معادلات رياضية. ويمكن توصيف ذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي وهو من أكثر النماذج المرنة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات لأنه يمكن عن طريق هذا النموذج توصيف السلوك الديناميكي للمتغيرات. و الشكل العام لنموذج يتكون من المعادلة الآتية :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \theta_i \sum_{1}^{d-1} \Delta Y_{t-i} + \phi Y_{-1} + \beta X + (U_t)$$

إذ إن :

Y_t : يمثل متجه المتغيرات التابعة (GDP,)

X_t : المتغيرات المستقلة (G_i, P_i, CO)

α_0 : يمثل متجه حد التقاطع (الحد الثابت) , ϕ_i : تمثل مصفوفة معاملات الاجل القصير

ϕ : تمثل مصفوفة معاملات الاجل الطويل , U_t : يمثل متجه المتغير العشوائي:

ووفقاً لما جاءت به النظرية الاقتصادية والدراسات المعتمدة حول العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص والمزاخمة بينهما النمو الاقتصادي وحسب هذه العلاقة النظرية تكون علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية وعلاقة طردية حسب النظرية الكينزية.

ثانياً: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج

1- اختبارات الاستقرار Stationary Tests

أن تحليل خصائص السلاسل الزمنية قبل مرحلة التقدير يعد خطوة مهمة للتأكد من استقرارية (هذه المتغيرات، ويقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابتة مع مرور الزمن. اما اذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف



(spurious regression). وحتى تتم معالجة ذلك سوف يتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرار المتغيرات وخلوها من مشكلة جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها.

أ- اختبار ديكي-فوللر الموسع

الجدول (3) نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات النموذج، حيث نلاحظ ان المتغيرات المستقلة والتابعة لم تحقق استقرارها عند المستوى أي انها تعاني من مشكلة جذر الوحدة حيث كانت القيمة الاحتمالية للاختبار اكبر من القيمة المعيارية المقبولة (0.05) بينما حققت الاستقرار واختفت المشكلة بعد اخذ الفرق الأول له عند مستوى معنوية (1% و 5%) مما يعني انها متكامل من الدرجة (1) $I \sim (1)$ في حالة عدم وجود قاطع واتجاه زمني وفي وجود قاطع واتجاه زمني . واستنادا الى نتائج الاختبار أعلاه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود مشكلة جذر الوحدة وان السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول.

جدول (3) اختبار ديكي فوللر لاستقراره السلاسل الزمنية المدروسة

Variables	ADF				Test
	At level		1 st Difference		
	ADF-Test	Prob	ADF-Test	Prob	
C0	2.63-	0.267	3.1352-	0.0022	I~(1) None
GI	1.83-	0.2203	2.6271-	0.0098	I~(1) Trend &Intercept
PI	3.191-	0.0944	2.153-	0.0310	I~(1) None
EG	-2.717	0.2332	3.718-	0.0003	I~(1) None

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

ب- اختبار فيليبس -بيرون PP

اختبار فيليبس-بيرون (Phillips – perron) فيعتمد على نفس معادلة الاختبار، حيث تقوم بعملية تصحيح غير معلميه (Non parametric) لـ أحيائية (t) للمعلمة (δ) وله قدرة اختبارية أفضل وأدق لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، ومن خلال نتائج اختبار PP في الجدول (4) نلاحظ تطابق النتائج مع نتائج اختبار ADF بان جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) $I \sim (1)$. مما يشير الى خلو المتغيرات من مشكلة جذر الوحدة ويصبح بالإمكان قبول الفرضية البديلة التي تنص على خلو المتغيرات من جذر الوحدة.

جدول (4) اختبار فيليبس-بيرون لاستقراره السلاسل الزمنية المدروسة



Variables	PP				Test
	At level		1 st Difference		
	ADF-Test	Prob	ADF-Test	Prob	
C0	-3.270	0.0792	5.618-	0.0000	I~(1) None
GI	2.275-	0.4415	2.624-	0.0093	I~(1) None
PI	2.264-	0.4474	8.544-	0.0000	I~(1) None
EG	-1.975	0.6050	3.761-	0.0003	I~(1) None

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

تقدير النموذج الأول (نموذج النمو الاقتصادي)

2- اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test

بعد التأكد من ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خالية من جذر الوحدة وكانت بنفس الدرجة $I \sim (1)$ يصبح بالإمكان اجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات وذلك للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر المزاحمة والاستثمار الحكومي والخاص ومتغير النمو الاقتصادي في هذا النموذج. وسيتم استخدام اختبار جوهانسون-جيسلوس (Johansen-juselius) للكشف عن عدد متجهات التكامل المشترك من خلال اختبار الأثر $trace$ test وقيمة الامكان الاعظم Maxium Eiganvalues test والذي سمح بإجراء الاختبار عندما تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وكما في الجدول (5).

جدول (5) اختبار جوهانسون-جيسلوس للتكامل المشترك (اختبار الأثر Trace)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.754959	132.1354	47.85613	0.0000
At most 1	0.270990	29.47347	29.79707	0.0545
At most 2	0.082476	6.400535	15.49471	0.6482
At most 3	0.001601	0.116935	3.841465	0.7324

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13



يتضح من الجدول (18) ان هناك متجه واحد للتكامل المشترك حسب اختبار الأثر حيث كانت القيمة المحسوبة للاختبار (132.1354) اكبر من القيمة الحرجة (47.85613) عند مستوى معنوية (0.05) وباحتمالية صفرية (0.0000) مما يعني رفض فرضية العدم ($r \leq 0$) وقبول الفرضية البديلة ($r = 1$) القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك وهذا يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، اما اختبار الإمكان الأعظم فيتضح من الجدول (19) الذي كشف عن وجود متجهين للتكامل المشترك حيث كانت القيمة المحسوبة للاختبار اكبر من القيمة الحرجة له وبقيمة احتمالية معنوية عند مستوى معنوية (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم ($r \leq 0$) وقبول الفرضية البديلة ($r > 1$) القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

جدول (6) اختبار جوهانسون-جيسلوس للتكامل المشترك (اختبار الإمكان الأعظم Maximum Eigenvalue)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.754959	102.6620	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.270990	23.07293	21.13162	0.0263
At most 2	0.082476	6.283601	14.26460	0.5771
At most 3	0.001601	0.116935	3.841465	0.7324

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

واستنادا على نتائج اختبار التكامل المشترك، سيتم تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل وفق ECM

3- نموذج تصحيح الخطأ (ECM (Error Correction Model)

ان تقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة يمكن ان يتم من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ الديناميكي والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة (1-Act) بوصفه متغيراً تفسيرياً ، ويقاس حد



تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الاجل القصير الى التوازن الطويل الاجل ، فاذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين.

وقبل البدء بتقدير النموذج يجب التعرف على فترات الابطاء المثلى للنموذج التي تعطي افضل النتائج الواقعية للعلاقة بين متغيرات النموذج ويتضح من الجدول (7) ان فترات الابطاء المثلى وحسب معايير التفاضل المعروفة كانت ثلاث فترات ابطاء لمعيار (AIC, HQ, FPE).

جدول (7) فترات الابطاء المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: CO GI PI GDP						
Exogenous variables: C						
Date: 12/20/24 Time: 20:59						
Sample: 2004Q1 2022Q4						
Included observations: 72						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3938.226	NA	4.25e+42	109.5063	109.6328	109.5566
1	-3595.867	637.1690	4.91e+38	100.4407	101.0732	100.6925
2	-3515.144	141.2659	8.17e+37	98.64288	99.78121*	99.09605
3	-3488.327	43.94938*	6.12e+37*	98.34242*	99.98667	98.99700*
4	-3472.357	24.39921	6.25e+37	98.34324	100.4934	99.19923

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

يوضح الجدول (8) نتائج تقدير أثر المزاحمة الاستثمارية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الاجل القصير.

الجدول (8) نموذج تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي

Vector Error Correction Estimates				
Sample (adjusted): 2005Q1 2022Q4				
Included observations: 72 after adjustments				
D(PI)	D(GI)	D(CO)	D(GDP)	Error Correction:
-0.000586	0.000428	5.17E-10	-0.230078	CointEq1
(0.00049)	(0.00029)	(2.5E-10)	(0.00351)	
[-1.18800]	[1.45166]	[2.04762]	[-0.65787]	
0.028731	0.000819	-1.32E-09	0.452459	D(GDP(-1))
(0.02129)	(0.01273)	(1.1E-08)	(0.15157)	



[1.34937]	[0.06437]	[-0.12087]	[2.98508]	
0.006646	-0.000322	-7.67E-09	0.186954	D(GDP(-2))
(0.02362)	(0.01412)	(1.2E-08)	(0.16816)	
[0.28132]	[-0.02280]	[-0.63374]	[1.11174]	
-0.016560	0.006018	-8.17E-09	0.041117	D(GDP(-3))
(0.02068)	(0.01236)	(1.1E-08)	(0.14721)	
[-0.80083]	[0.48694]	[-0.77050]	[0.27932]	
-68164.18	47943.82	0.405547	338198.1	D(CO(-1))
(253712.)	(151640.)	(0.13005)	(1806089)	
[-0.26867]	[0.31617]	[3.11845]	[0.18725]	
-53816.96	50223.08	0.133461	-229754.1	D(CO(-2))
(279066.)	(166794.)	(0.14304)	(1986573)	
[-0.19285]	[0.30111]	[0.93301]	[-0.11565]	
-27997.70	42324.32	-0.101936	-722555.0	D(CO(-3))
(261035.)	(156017.)	(0.13380)	(1858218)	
[-0.10726]	[0.27128]	[-0.76184]	[-0.38884]	
1.007134	1.192151	4.15E-07	-0.642074	D(GI(-1))
(0.48072)	(0.28732)	(2.5E-07)	(3.42211)	
[2.09504]	[4.14917]	[1.68351]	[-0.18763]	
0.622032	0.554832	3.69E-07	-2.483698	D(GI(-2))
(0.48811)	(0.29174)	(2.5E-07)	(3.47471)	
[1.27436]	[1.90181]	[1.47341]	[-0.71479]	
0.771032	0.111690	2.42E-07	-4.411289	D(GI(-3))
(0.38543)	(0.23037)	(2.0E-07)	(2.74377)	
[2.00043]	[0.48483]	[1.22369]	[-1.60775]	
-0.511191	-0.574099	-4.76E-07	1.833587	D(PI(-1))
(0.46859)	(0.28007)	(2.4E-07)	(3.33571)	
[-1.09092]	[-2.04985]	[-1.98152]	[0.54968]	
-0.620497	-0.384308	-3.28E-07	1.587305	D(PI(-2))
(0.33289)	(0.19897)	(1.7E-07)	(2.36974)	
[-1.86396]	[-1.93154]	[-1.92189]	[0.66982]	
-0.745843	-0.208615	-1.72E-07	1.269271	D(PI(-3))
(0.19829)	(0.11851)	(1.0E-07)	(1.41153)	
[-3.76146]	[-1.76028]	[-1.69256]	[0.89922]	
347650.9	273659.0	0.039570	4203603.	C
(236722.)	(141486.)	(0.12134)	(1685146)	
[1.46860]	[1.93418]	[0.32611]	[2.49450]	
0.736451	0.624826	0.262516	0.762406	R-squared
0.677379	0.540735	0.097218	0.741910	Adj. R-squared
1.35E+14	4.83E+13	35.53855	6.85E+15	Sum sq. resids
1527124.	912742.3	0.782773	10871078	S.E. equation



12.46714	7.430371	1.588136	3.837543	F-statistic
-1119.580	-1082.523	-76.74584	-1260.896	Log likelihood
31.48834	30.45896	2.520718	35.41378	Akaike AIC
31.93102	30.90165	2.963403	35.85646	Schwarz SC
894286.2	917274.9	0.000846	4894791.	Mean dependent
2688613.	1346841.	0.823843	13400782	S.D. dependent

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

نلاحظ من الجدول ان معادلة النمو الاقتصادي متوافقة مع شروط القبول الإحصائية إذ نجد ان معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا أي انه حقق الشرط الضروري والشرط الكافي لاعتماد نتائج النموذج. حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ حوالي (-0.230078) مما يعكس وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي من جهة وبين كل من المزاحمة الاستثمارية والاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص من جهة أخرى. أي ان حوالي 23% من إخفاقات النمو الاقتصادي في الاجل القصير يمكن تصحيحها برفع معدلات النمو وإعادتها في الاجل الطويل وان المدة الزمنية اللازمة لهذه التكاليف تستغرق أكثر من السنة أي (4.346) فصل لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق المعدلات المرغوبة للنمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي. مما يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية في الاجل القصير. واثبت النموذج قوته التفسيرية للنتائج من خلال قيمة (Adj. R-squared) والبالغة (0.741) أي ان المتغيرات المفسرة تفسر (74%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي كما ان النموذج اثبت معنويته من خلال قيمة اختبار F عند مستوى معنوية (5%)، اما معلمات الاجل الطويل التي توضحها المعادلة التالية تشير إلى علاقة عكسية بين المزاحمة الاستثمارية والنمو الاقتصادي فكلما زاد مؤشر مزاحمة الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص بنسبة 1% أدى ذلك الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1.3%) وهو مخالف للمنطق الاقتصادي وقد يعود السبب في ذلك الى ان ارتفاع مؤشر المزاحمة واقترابه من الواحد الصحيح يعني ان الاستثمارات الحكومية في العراق تزامم الاستثمار للقطاع الخاص وان هذه الاستثمارات الحكومية توجه نحو مشاريع خدمية وسريعة العائد وليس الى مشاريع إنتاجية مما ينتج عنه نمو اقتصادي مشوه وغير متوازن بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية يؤدي هذا النوع من النمو إلى اختلالات هيكلية، مثل تركيز الثروة والفرص في مدن أو قطاعات محددة، مع إهمال قطاعات أخرى قد تكون حيوية مثل الزراعة أو التعليم أو البنية التحتية. وما يؤكد عدم جدوى وانتاجية الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي هو معلمة الاستثمار الحكومي التي كانت سالبة أيضا إذ



تعكس الأثر السلبي له على النمو الاقتصادي حيث بلغت حوالي (-1261.4) مما يعني ان زيادة الاستثمار الحكومي بنسبة (1%) يؤدي الى تراجع معدلات النمو بنسبة (1261%) وهي نسبة كبيرة تتجلى للنمو المشوه التي تشير الى سوء التخطيط الاقتصادي للمجالات الاستثمارية الحكومية، اما اثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي فقد كان ذا اثر إيجابي وذلك من خلال قيمة معامل الاستثمار الخاص والتي تشير الى ان زيادة الاستثمار الخاص بنسبة 1% يؤدي الى زيادة معدل النمو الى (1256.8%) وهذا يعود الى ان القطاع الخاص يوجه استثماراته الى القطاعات الإنتاجية الكفوءة التي تزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تعزيز معدلات النمو الحقيقية.

$$D(GDP) = 81034232 - 1.35E+08CO(-1) - 1261.400GI(-1) + 1256.881PI(-1)$$

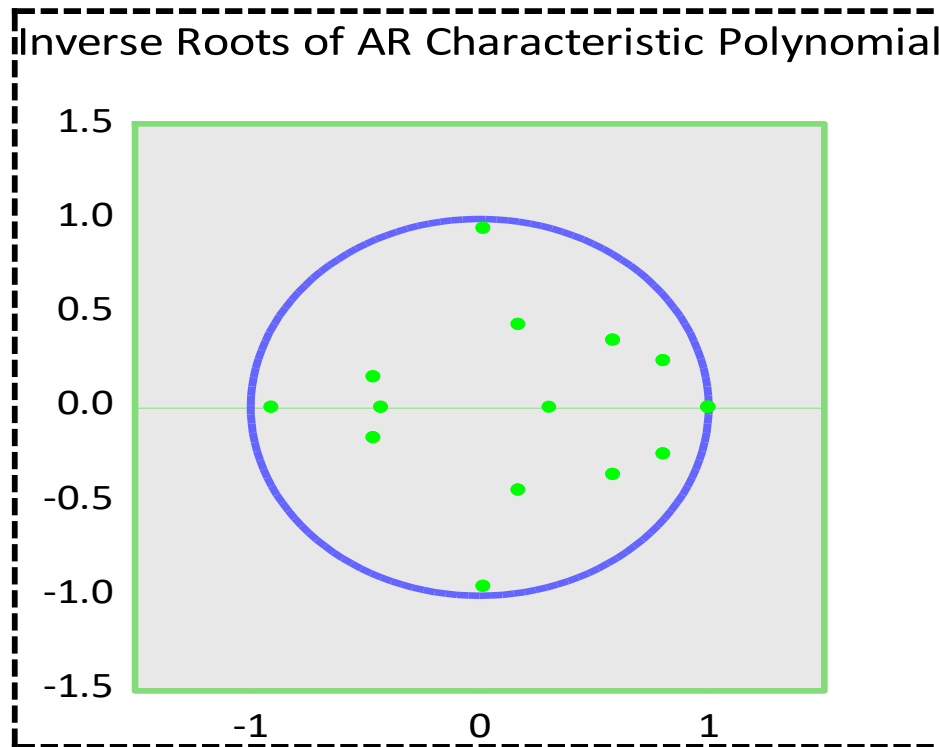
ثالثاً: الاختبارات التشخيصية للنموذج

يمكن اجراء بعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة وموثوقية النموذج المقدر

1- استقرارية البواقي

نلاحظ من خلال الشكل (2) ان البواقي حققت شرط الاستقرارية لأن جميع النقاط تقع داخل الدائرة

شكل (2) استقرا البواقي للنموذج



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13



2- اختبار ثبات تجانس التباين

يتضح من خلال نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين ان النموذج اجتاز الاختبار وانه يتسم بثبات تجانس التباين وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار Chi-sq كانت اكبر من 0.05. مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ثبات تجانس التباين للنموذج.

جدول (9) اختبار ثبات تجانس التباين

Joint test:		
Prob.	Df	Chi-sq
0.8449	260	236.9055

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

3- اختبار الارتباط الذاتي

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي يستخدم اختبار Serial Correlation LM test وكما في الجدول (23) الذي يشير الى ان القيمة الاحتمالية لاختبار F اكبر من (0.05) مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (10) اختبار LM للارتباط الذاتي

Prob.	Df	Rao F-stat	Prob.	Df	LRE* stat	Lag
0.94774	(16, 156.4)	8.947748	0.2023	16	106.2023	1
0.39427	(16, 156.4)	4.965734	0.4905	16	67.12519	2
0.27330	(16, 156.4)	5.795691	0.6283	16	76.07634	3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

اولاً: الاستنتاجات

- 1- ضعف الاستثمار الحكومي وهو يرتبط بالموازنة العامة للبلد حيث ان زيادة الايرادات المالية تؤدي إلى زيادة الاستثمار، بينما في حال عجز الموازنة العامة ينخفض الانفاق على الاستثمار الحكومي.
- 2- يعاني القطاع الخاص الكثير من المشاكل في العراق فإنه لم يأخذ الفرصة الكافية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك بسبب الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية والامنية التي تنعكس سلباً على الاستثمارات الخاصة.
- 3- يواجه القطاع الخاص في العراق الكثير من التحديات في مقدمتها فجوة الأجور بينه وبين القطاع الحكومي والسياسات الحكومية الغير ملائمة والفساد المالي الإداري.



ان العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في العراق تكون في سنوات معينة مزاحمة وتكون في سنوات اخرى شبة تكاملية وتكون في بعض السنوات عدم وجود مزاحمة.

استنتاجات الجانب القياسي

1. أظهرت نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي في الاجل القصير ان المزاحمة الاستثمارية تساهم في احداث تكيفات النمو الاقتصادي بنسبة (23%) أي بالإمكان تصحيح 23% من تشوه النمو الاقتصادي في الاجل القصير الى تصحيحات الاجل الطويل وخلال سنة واحدة تقريبا.

في الاجل الطويل أظهرت النتائج ان العلاقة عكسية بين المزاحمة الاستثمارية والنمو الاقتصادي فكلما زاد مؤشر مزاحمة الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص بنسبة 1% أدى ذلك الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1.3%) وهو مخالف للمنطق الاقتصادي وقد يعود السبب في ذلك الى ان ارتفاع مؤشر المزاحمة واقترابه من الواحد الصحيح يعني ان الاستثمارات الحكومية في العراق تزامم الاستثمار للقطاع الخاص وان هذه الاستثمارات الحكومية توجه نحو مشاريع خدمية وسريعة العائد وليس الى مشاريع إنتاجية مما ينتج عنه نمو اقتصادي مشوه وغير متوازن بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية يؤدي هذا النوع من النمو إلى اختلالات هيكلية، مثل تركيز الثروة والفرص في مدن أو قطاعات محددة، مع إهمال قطاعات أخرى قد تكون حيوية مثل الزراعة أو التعليم أو البنية التحتية. والحال نفسه عند دراسة تأثير الاستثمار الحكومي منفردا فقد كان الأثر عكسيا.

ثانياً: التوصيات

- 1- الاهتمام بالاستثمار الحكومي من خلال زيادة الانفاق الاستثماري وخاصة القطاعات الإنتاجية لينعكس على زيادة الإيرادات المالية والتقليل من الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي لسد العجز في الموازنة العامة.
- 2- ضرورة الدعم الحكومي للقطاع الخاص في العراق من خلال زيادة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الذي ينعكس على زيادة استثمارات القطاع الخاص.
- 3- على الاستثمار الحكومي ان لا يزاحم الاستثمار الخاص من خلال زيادة الائتمان الحكومي للمصارف الحكومية على حساب الائتمان المقدم للقطاع الخاص.
- 4- يجب على الحكومة وضع بيئة تشريعية مناسبة ومحفزة للتشجيع القطاع الخاص من أجل زيادة الاستثمار الخاص.



5- العمل على ضرورة المشاركة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص الذي ينعكس على كفاءة الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي في العراق.

المصادر

المصادر العربية

- 1- الأعصري، خديجة. (2016). اقتصاديات المالية العامة. دار الكتب المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .
- 2- الافندي، محمد أحمد. (2012). النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة (الطبعة الأولى). الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء .
- 3- الشرقاوي، محمود علي. (2016). النمو الاقتصادي وتحديات الواقع (الطبعة الأولى). دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان .
- 4- الخضر، مولاي عبد الرزاق، بونوة، شعيب. (2010). متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان .
- 5- حسن، زائف ستار. (2023). الإيرادات العامة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990- 2020) مجلة اقتصاديات الأعمال، جامعة الأنبار، 4. (4).
- 6- الكسلان، رزق الله. (2019). أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري: تحليل السلاسل الزمنية الطولية. مجلس كلية السياسة والاقتصاد، العدد (2).
- 7- مندور، أحمد محمد وآخرون. (2003-2004). النظرية الاقتصادية الكلية. قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .
- 8- تودارو، ميشيل. (2000). التنمية الاقتصادية) تعريب ومراجعة محمد حسن حسني، محمود حامد محمود). دار المريخ للنشر، الرياض.

النشرات والتقارير

- 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. (2009). التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009 .



2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. (2004-2022). تقارير سنوات متفرقة .

3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. (2004-2022) .
النشرات السنوية.

المصادر باللغة الإنكليزية

- 1- Boudekhdekh, K., & Boudekhdekh, M. (2014, March 28). A theoretical vision about the development strategy of the private sector in economic activity (MPRA Paper No. 54816). Algeria.
- 2- Curtis, D., & Irvine, I. (2017). Principles of Macroeconomics. Lyryx Learning.
- 3- Ivic, M. M. (2015). Economic growth and development. Journal of Process Management - New Technologies, International, 3(1).
- 4- Raju, S., & Mukherjee, J. (2010, July). Fiscal Deficit, Crowding Out and the Sustainability of Economic Growth: The Case of the Indian Economy. ifri Center for Asian Studies.
- 5- Roda, S. (2012). Advanced Macroeconomics. Somaiya Vidyavihar University.
- 6- Şen, H., & Kaya, A. (2014). Crowding-Out or Crowding-In? Analyzing the impact of Government Spending on Private Investment in Turkey. PANOECONOMICUS.
- 7- Alani, A. (2006, October). Crowding-out and Crowding-in Effects of Government Bonds Market on Private Sector Investment: Japanese Case Study (Discussion Paper No. 74). Institute of Developing Economies.